جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

دور البحث العلمي في وضع الخطط والاستراتيجيات الامنية

د. محمد ابراهيم عمر الأصيبعي

٢٠٠١م

دور البحث العلمي في وضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية

د. محمد إبراهيم عمر الاصيبعي

دور البحث العلمي في وضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية

على الرغم من البدايات المبكرة للاهتمام بالبحث العلمي والتي جعلته يشهد انطلاقته الأولى في مطلع القرن التاسع عشر ليتناول شتى جوانب المعرفة [1] إلا أن الأجهزة الشرطية لم تتفطن لذلك حيث كانت تركز على القيام بواجباتها الأمنية المتجددة والمتطورة، والتي تجاوزت حدود المهام والمسئوليات الإدارية والقضائية إلى أدوار ومهام اجتماعية [2] حتى إننا لم نعد نجد أي نشاط أو عمل أو جانب من جوانب الحياة إلا والشرطة لها فيه يد، أو أصبع، أو عين، تنفذ، وتراقب، وتعين، وترشد لضمان تحقيق عدة مستهدفات لعل من أهمها ما يلي :

- ضمان تنفيذ أحكام القوانين والتشريعات.
- ضمان النهوض بالمسئوليات والواجبات المناطة بها على أفضل وجه.
- التأكيد على هيبة الدولة والحفاظ على مؤسساتها وإنجازاتها.
- حسن العلاقة مع الجمهور المتعامل مع الشرطة والذي بدون دعمه لا يمكن تحقيق مضامين الأمن الحقيقية بكافة مشمولاته.
- وضع خطط واستراتيجيات وسياقات لأداء العمل الأمني وفقاً لأصوله ومنطلقاته.

---

(١) لواء دكتور محمد نيازي حتاتة. البحث العلمي في مجال الشرطة، الأمن العام المصرية، ع ٥٦، السنة ١٤ يناير ١٩٧٢م، ص ٣.

٢ـ الباحث، رجل الشرطة العربي حقوقه وواجباته. بحث مقدم للمؤتمر الثاني والعشرين لقادة الشرطة والأمن العرب المنعقد في الفترة من ١٩ ـ ٢٣، البند الثاني من جدول الأعمال، ص ٥.

كل هذه الأدوار والمهام والمسئوليات استوجبت أن تضع الشرطة أساليب وانساقاً لعملها وأن تسعى لتقييم نشاطها لمعرفة مدى الفاعلية والكفاية والنجاعة المتحققة والعمل على تطويرها بما يتجاوب مع المستجدات والتحديات الأمنية.

وقد كانت بدايات الاهتمام الأولى بالبحوث والدراسات في مجالات العلوم الاجتماعية أثناء الحرب العالمية الثانية، وانتشر بصورة واسعة في أوائل الستينيات، حينما بادرت الحكومات إلى رصد الاعتمادات الضخمة للبحث العلمي، وتسابق العلماء والباحثون والاختصاصيون الاجتماعيون لاستغلال ذلك واتجهوا لإجراء العديد من الأبحاث والدراسات المتصلة بكافة جوانب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، والإعلامية، والشرطية الخ، ومن ذلك الحين والدراسات والبحوث الشرطية في الدول الغربية تشهد زخماً متزايداً لم تشهد مثيلاً له طيلة المائة والخمسين عاماً التي مضت على تأسيس الشرطة كإحدى مكونات الدولة الحديثة[1]

وعلى الرغم من تلك البدايات المتواضعة لكونها تمت من قبل خبراء ومتخصصين في مجالات العلوم الاجتماعية ممن لديهم دراية وخبرة كافية لإنجاح مثل هذه البحوث والدراسات إلا أن ندرة المعلومات الدقيقة وعدم كفاية المتوفر منها لم يتح لهؤلاء سوى إجراء أبحاث عرضية وغير مقصودة ولا تكفي لتلبية الاحتياجات الشرطية لإجراء أي تعديلات أو تطوير أو إعادة تنظيم في هياكلها أو أساليبها وأنساقها المعتمدة ويعود ذلك إلى عدة أسباب نجملها فيما يلي :

---

(١) إيقون بيتنر دور البحث العلمي في الارتقاء بمهنة الشرطة، ترجمة إبراهيم عبدالوهاب، مجلة الفكر الشرطي، الشارقة، مجلد ١ عدد ٢ اكتوبر ١٩٩٢م، ص ١١

١ ـ عدم اكتراث رجال الشرطة بما يدور حولهم سواء بالمساعدة في إعانة الباحثين لتعميق بحوثهم والوصول بها إلى نتائج، أفضل أو على الأقل بتبني هذه البحوث، والعمل على تطبيقها أو مجاراتها بأبحاث مماثلة قد تصل إلى ما لم يصل إليه هؤلاء لافتقادهم للخبرة والتخصص والمعلومات الدقيقة.

٢ ـ نزعة الشك المتأصلة لدى رجال الشرطة جعلتهم يرفضون أي تدخل خارجي في شئونهم ومهامهم حتى ولو كانت لأغراض بحثية لتطوير أساليب العمل الأمني لآفاق أرحب لمزيد من الكفاية والنجاعة.

٣ ـ اعتقاد رجال الشرطة بأنهم يعملون في مهنة لا ترقى إلى مستوى المهن الأخرى، مما يؤهلهم أو يساعدهم في تحديد نظامها أو مسارها أو أنساقها، ويكفيهم لأدائها على الوجه الأكمل طاعة الأوامر وتنفيذها بحزم والابتعاد عن الإشكالات والمشاكل التي قد تتعارض مع المهام والمسئوليات المسندة إليهم[١]

ولذلك ظلت الشرطة كمؤسسة لم تحظ بالدراسة والبحث المعمق من قبل خبرائها والعاملين فيها مما أثر على هياكلها وأنساقها وعلاقة أعضائها بعضهم ببعض وعلاقتهم بالجمهور

تحديـــد المفاهيـــم

ولدراسة دور البحث العلمي في وضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية نرى أنه من الواجب تحديد معاني المصطلحات الواردة في البحث تبعاً لما يلي :

---

(١) المصدر السابق، ص ١٢

مفهوم البحث العلمي

هو الدراسة المنظمة لظاهرة من الظواهر، أو قضية من القضايا، أو مشكلة من المشكلات، عن طريق استخدام المنهج العلمي بهدف الوصول إلى حقائق جديدة وقواعد وقوانين عامة يمكن التحقق منها والتأكد من صحتها. ومن التعريف نرى أن البحث يحتوي على عدة عناصر تجمع عليها معظم التعريفات التي تحاول تحديد ماهية البحث العلمي [1] يمكن إجمالها فيما يلي:

١ ـ موضوع محدد (ظاهرة، قضية، مشكلة) تشد إنتباه الباحث وتستلزم بالتناسب والحياد والموضوعية.

٢ ـ منهج أو أداة علمية تستخدم في إجراء الدراسة والبحث تتسم بالتناسب والحياد والموضوعية.

٣ ـ هدف يتمثل في السعي الحثيث للتعرف على الظاهرة أو القضية أو المشكلة، والخروج بنتائج وتوصيات تشكل إضافة جديدة للمعرفة الإنسانية من خلال الوصول إلى حقائق أو قواعد وقوانين جديدة تعين في تطوير المعرفة الإنسانية.

مفهوم الخطط والاستراتيجيات الأمنية

يتضمن الطريق أو السياق أو الأسلوب الذي نستطيع من خلاله توظيف كافة الإمكانيات والقدرات المتاحة لدى كافة الأجهزة والمصالح والأدوات الأمنية لمواجهة موقف أو مشكلة أو ظرف أمني سعياً لتحقيق الأمن بكافة

---

(١) د. عبدالمنعم محمد بدر. أهمية البحوث الميدانية في المجالات الأمنية للدول العربية، ورقة عمل مقدمة للحلقة العلمية حول صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية المنعقدة بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية خلال الفترة من ١٦ ـ ١٨ ديسمبر ١٩٩٦م، ص ١٠ ـ ١٢ للإطلاع على مزيد من التعريفات لمضامين البحث العلمي.

مضامينه، وتطويع القدرات لتلائم ظروف الواقع، وتحقيق الأهداف والغايات المرجوة وبشكل يحول دون وقوع أي خلل أمني، أو يعوق احتواءه أملاً في توفير الاستقرار الأمني المنشود [1]

ومن ذلك نرى أن الاستراتيجية تتضمن العناصر التالية :

- حصر وتحديد الإمكانيات والطاقات المتاحة وحسن توظيفها.
- أن يتم ذلك وفق خطة محكمة وحاسمة تتسم بالمرونة في التطبيق.
- لمواجهة موقف أو مشكلة أو ظرف أمني.
- يهدف تحقيق غايات وأهداف محددة تخدم الأمن.

فما هو المطلوب تحقيقه من خلال اعتماد منهج البحث العلمي في مجال وضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية؟

هذا ما سنحاول توضيحه على النحو التالي :

أولاً : البحث العلمي في المجالات الأمنية.

ثانياً : البحث العلمي وأهميته في وضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية.

ثالثاً : نماذج وتطبيقات لاستخدام البحث العلمي :

- على المستوى الوطني.
- على المستوى العربي.
- على المستوى الدولي.

نتائج وتوصيات.

---

(١) د. أحمد ضياء الدين خليل. أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ١٩٩٢م، ص ٢٢

أولاً : البحث العلمي في المجالات الشرطية

رأينا فيما تقدم أن الاهتمام بالبحوث والدراسات في المجالات الأمنية والشرطية بدأ متأخراً في العالم أجمع [1] قياساً بالبحوث والدراسات في المجالات الاجتماعية والإنسانية .

ولكن نظراً لطبيعة الوظيفة الشرطية المتمثلة في الحفاظ على الأرواح والأعراض والممتلكات ، وتوفير متطلبات الأمن والأمان للوطن والمواطن وإقرار النظام العام وحماية المجتمع من كافة عوامل الإجرام والإنحراف والحد منها لأدنى قدر ممكن ، كما أنه ليس باستطاعة أي جهاز أمني في العالم أن يتطلع لتحقيق أهدافه بكفاءة عالية ونجاعة تامة إلا بانتهاج أساليب التخطيط العلمي وأسس التنظيم المتطورة ومقومات القيادة الرشيدة واتخاذ القرارات السليمة المدروسة بالأسلوب العلمي السليم وتوفير نظم الاتصالات الفعالة وأساليب الرقابة الإيجابية البناءة وتحقيق اقتصاديات الخدمات الأمنية ويجب أن يكون رجل الشرطة قادراً على التصدي للمشاكل التي تعرض له لمعرفة أسبابها وإيجاد سبل لمعالجتها من خلال الاستعانة بما توصلت إليه العلوم الجنائية والاجتماعية والقانونية والسلوكية وأن يعتمد المنهج والأسلوب العلمي في العمل على تحقيق أفضل النتائج وأن يصل إلى أهدافه باستخدام العقل وإعمال الفكر بعيداً عن الأساليب التقليدية التي عفى عليها الزمن ولم تعد تتناسب والعصر ومبادئ الديمقراطيات الحديثة التي أصبحت تتيح للإنسان حريات وضمانات لا يمكن المساس بها وبالتالي أصبح من غير المناسب اللجوء إلى الأساليب القمعية الجبرية التي تتناقض مع مبدأ المشروعية وأساليب العمل الأمني السليم .

---

(١) لواء أحمد فؤاد كامل . دور مراكز البحوث في مجال دراسة ظاهرة الجريمة ورسم السياسة الجنائية . مجلة الفكر الشرطي ، المجلد ١ ، العدد ٢ لسنة ١٩٩٢م ، ص ١٢٣

اذاً لا تستطيع الشرطة إزاء التحولات التي شهدتها المجتمعات المعاصرة أن تبقى محتفظة بالأساليب العقيمة والتقوقع وغرس الرأس في الرمال خاصة وأن طبيعة الوظيفة الشرطية تجاوزت أدوارها الوقائية والتنفيذية والقضائية التقليدية إلى أدوار اجتماعية مكنتها من خدمة المجتمع ورعايته وتقديم العون والمساعدة في الظروف العادية والاستثنائية على السواء مما جعل المختصين يطرحون على بساط البحث دور الشرطة في المجتمع الحديث وما يتطلبه من خبرات ومهارات وقدرات ليكون رجال الشرطة في المستوى المأمول من الكفاية والمقدرة والفاعلية بما يضمن تحقيق الغايات والأهداف المرجوة.

فهذه المهام الجسام التي تتسم بالتنوع والتشعب والصعوبة البالغة والخطورة الأكيدة التي قد ينجم عن التقصير في القيام بها على الوجه المطلوب أو الخطأ في تنفيذها خسائر فادحة وإصابات بليغة وإخلال خطير بالأمن ومساس مؤثر بالنظام العام قد يصل لدرجة الكوارث.

ورجال الأمن يتعاملون مع مشاكل الجمهور تحت أحلك الظروف وأقساها وفي موقع حدوثها على الطبيعة وليس في جعبتهم لمواجهتها سوى إيمانهم برسالتهم وتمتعهم بالكفاءة والحكمة وحسن التصرف مما يستدعي تزويدهم بالعلوم والمعارف والإعداد والتأهيل الكافي ومنحهم الصلاحيات اللازمة لأداء رسالتهم الإنسانية النبيلة في أفضل الظروف.

كما ينبغي أن يتم الاهتمام باختيار أفضل الكفاءات للشرطة وأن يعتمد البحث والدراسة لتطويرها بحيث تصبح في مستوى المسئوليات المناطة بها[1]

---

(١) الباحث. أساليب ونظم متابعة وتقييم البرامج التدريبية وسبل تطويرها، بحث مقدم لمؤتمر معوقات العملية التدريبية - المشكلة والحل - المنعقد بأبوظبي. دولة الإمارات العربية المتحدة من ٢٣/ ١٦/ ٢/ ١٩٩٧م، ص ١١، ١٢

ومما تقدم يتضح لنا بجلاء التوجه الجاد والمفيد نحو الاعتماد على منهج البحث العلمي في تفهم طبيعة العمل الأمني واحتياجاته ومحاولة الأستفادة من الأساليب العلمية وتوظيفها لتطوير العمل الأمني وضمان أدائه بشكل مفيد وجاد لتحقيق ما نصبو إليه من النجاعة والكفاية والفاعلية .

فإن كان ذلك كذلك فما هي الأسباب أو الدواعي للاهتمام بالبحوث في مجالات العمل الأمني .

الأسباب والدواعي كثيرة بعضها أوضحناها فيما قدمنا لهذا المبحث وغيرها كثير يمكن أن نجملها في البنود التالية :

١ ـ قيام الأجهزة الشرطية بواجباتها ومسئولياتها يحتم عليها استيعاب الظواهر والظروف المحيطة والمشاكل والمعوقات التي تعترض عملها حتى يمكن التعامل معها بشكل علمي وبمعالجات مناسبة وناجعة .

فالتعامل مع الإجرام والانحراف يحتم دراسة هذه الظواهر وتحديد مسبباتها وأسباب إنتشارها وارتفاع معدلاتها ومعرفة مؤشراتها المستحدثة وأسباب بروزها والبحث عن عواملها وظروف نشأتها وكيفية مواجهتها والتصدي لها بإسلوب علمي سليم .

٢ ـ تشعب العمل الأمني وتنوعه وتصدي الأجهزة الشرطية للوظائف التقليدية والوظيفية الحديثة المتصلة بأدوار تنفيذية وقضائية واجتماعية جعلت الشرطة عاجزة عن تلبية كافة الاحتياجات ما لم تحظ بدعم ومساندة من الجمهور وهذا لا يتأتى إلا بوعي جماهيري بأدوار الشرطة وجهودها وإقناع المواطنين بأن الشرطة تبذل قصارى جهدها لتحقيق الأمن والأمان للوطن والمواطن وبالتالي تحظى بمساندته وتأييده لها بشتى صور الدعم والمساندة .

٣ ـ التنظيمات والهياكل الشرطية للأجهزة والمصالح والإدارات والمديريات الأمنية والأقسام والمراكز والنقاط المنتشرة في كل أرجاء البلاد وما تتطلبه من تنظيم إداري وسيطرة أمنية وإمكانيات مادية وفنية وتقنيات متطورة وأساليب وإجراءات مدروسة ومفيدة تتجاوب مع احتياجات العمل الأمني.

٤ ـ إعداد وتأهيل الأعضاء واستمرار مدهم بجرعات تدريبية تخصصية تضمن اطلاعهم على ما يستجد في مجال العمل الأمني بما يطور قدراتهم ويصقل مهاراتهم ويجعلهم أقدر على العطاء كل في ميدانه.

٥ ـ حسن التعامل مع الجمهور المتعامل مع الشرطة والعلاقات السائدة بين الأعضاء رؤساء ومرؤوسين وتأثيراته على جوانب العمل الأمني فاعتماد أساليب علمية متطورة تساعد على خلق أجواء التعاون بين العاملين من ناحية وبين هؤلاء والجمهور من ناحية أخرى.

٦ ـ احتياج العمل الأمني لآليات ومعدات وتقنيات متطورة وتسليح راق تمكن من الاستفادة من هذه المكنات في دعم الجهود الأمنية المبذولة بما يتناسب مع التطور الحاصل في ميدان الإجرام الذي ينبغي أن نسعى لمواكبته لنكون في مستوى القدرة على الرد والتعامل مع هؤلاء المجرمين والمنحرفين ويؤمن مجتمعاتنا من أي إخلال بالأمن وخير مثال على ذلك تجارة المخدرات، غسيل الأموال، الإرهاب، تجارة الأسلحة، الإجرام المنظم .الخ.

٧ ـ الاحصائيات الرسمية ومدى كفايتها واحتياجها للتطوير للقضاء على السلبيات الموجودة بما يضمن توفير معلومات دقيقة وبالإمكان الاستفادة منها في وضع الاستراتيجيات الأمنية وتنفيذ البحوث والدراسات الأمنية.

٨ـ اختيار الأعضاء وانتقاؤهم وتقييم أدائهم وتحديد معدلات الأداء ووضع سياقات للمتابعة والتقييم بما يضمن حفز العاملين على تحقيق أداء متميز وجاد واستبعاد العناصر السلبية وغير المفيدة وبما يضمن أن يكون الاعضاء في مستوى المسئولية المناطة بهم والتأكيد على تحليهم بمقومات ومتطلبات العمل الأمني وفقاً لأصوله ومقتضياته.

٩ ـ حاجة الخطط والبرامج والاستراتيجيات الأمنية المنفذة للتقييم والمتابعة المستمرة للتعرف على إيجابياتها وسلبياتها وبالتالي إمكانية تطويرها وتحديثها ودعم جوانب الضعف بما يضمن الاستفادة من أساليب البحث العلمي لوضع استراتيجيات وخطط وبرامج مدروسة تملك مقومات النجاح والكفاية والفاعلية.

١٠ ـ الأساليب والإجراءات والأنساق المتبعة في أداء العمل الأمني ومدى كفايتها في تحقيق المستهدف منها وحاجتها للدراسة والبحث والتطوير المستمر بما يضمن تقريب الخدمات للمواطنين وإنجازها في أقرب الآجال.

مجالات البحوث الشرطية

إن السعي لتحديث العمل الأمني وتطويره وأدائه وفقاً لمتطلباته الأساسية بما يتجاوب مع متطلبات العصر ويمكن من تأدية الأدوار والوظائف والمسئوليات الشرطية على الوجه المطلوب كل ذلك يستدعي اعتماد أسلوب البحث العلمي في كافة مجالات العمل الأمني دون استثناء إلا أن هناك مجالات قد تكون أبرز من غيرها أو أنها تحظى بأولوية في البحث والتناول بالدراسة والتعمق في جوانبها المختلفة حيث أن التأخير في ذلك أو التقصير أو القصور فيه يسبب إخلالاً بالمهام والمسئوليات وبالتالي قد يؤدي بشكل لا يحقق المستهدفات ويخل بالمسئوليات والوظائف إخلالاً بليغاً قد تنجم عنه

كوارث وحوادث لا أول لها ولا آخر يصعب تداركها فيما بعد ولعل أهم المجالات التي ينبغي أن تحظى بالبحث المحاور والموضوعات الأمنية التالية :

- بحوث ودراسات حول الجريمة ومدى انتشارها وارتفاع معدلاتها ومحاولة التعرف على الأسباب والعوامل المؤدية لذلك والبحث في اتجاه معالجات مناسبة للحد منها عن طريق تبني أساليب وقائية وأساليب تصدى ومكافحة تتناسب والهجمة الشرسة التي يشهدها المجتمع محل الدراسة .
- بحوث حول المؤشرات الإجرامية والظواهر المستحدثة التي لم تكن موجودة في المجتمع وإنما ظهرت بفعل التغير الاجتماعي والانفتاح الاقتصادي والخلل الاجتماعي الناجم عن تخلي الهيئات الاجتماعية عن دورها في التنشئة الاجتماعية القويمة وضعف الوازع الديني والأخلاقي .
- بحوث حول الإحصائيات الجنائية ومدى كفايتها وتحديد جوانب القوة والضعف فيها وإمكانية تطويرها وتحديثها لتتجاوب مع الاحتياجات البحثية ليتم تحليلها واستخراج نتائج وتوصيات مفيدة من خلالها علها تعين في اتخاذ القرارات المناسبة للوقاية والمكافحة وتخرج تلك الإحصائيات من الأرفف بالمكاتب ويجعلها في خدمة الباحثين ويبعدنا عن محاولات البعض التكتم عليها بحجة أنها تمس الأمن القومي أو أنها تكشف أشياء أو قضايا ما كان ينبغي التطرق إليها بعقلية المسئولين المتخوفة من البحث وأساليبه ونتائجه لعدم الدراية والكفاية الوظيفية والفهم العلمي السليم بمدلول الإحصائيات وأسباب اعتمادها كمؤشرات رقمية عن الإجرام والانحراف .
- عمليات الإعداد والتأهيل لرجال الأمن ومدى كفايتها واحتياجها المستمر للتنقيح والتطوير والإضافة والتجديد بما يضمن إطلاع الأعضاء على ما يستجد في مجال عملهم وتمكينهم من الاستفادة من التطور العلمي

والتقنيات الحديثة وتطبيقها لخدمة الأمن لمزيد من الكفاية والفاعلية في أداء المسئوليات الوظيفية .

- بحوث لبرامج التدريب واستراتيجياته وخططه وبيان مدى تجاوبها والاحتياجات التدريبية الفعلية وبحث أساليب التنفيذ لتلك البرامج والدورات التدريبية وقياس العائد التدريبي المتحصل منها سعياً لتطويرها ودعم مقوماتها الإيجابية بما يضمن توسيع قاعدة التدريب والمشاركة فيه وتحقيق المستهدفات المرجوة منه .

- بحوث حول الإمكانيات البشرية والفنية والمادية المتاحة ومدى كفايتها في سد احتياجات الأجهزة والمصالح والإدارات والمديريات الأمنية ومدى توظيفها وتسخيرها بشكل سليم سعياً لوضع سياق أمثل لذلك والتعرف على الاحتياجات الفعلية لتلك التقسيمات الإدارية من قوة بشرية وإمكانيات مادية وفنية بما يضمن وضع برنامج متكامل لتوفيرها بشكل تدريجي وفق الإمكانيات المتاحة للقطاع .

- بحوث حول قياس الإنتاجية الشرطية ومدى تناسبها مع الأدوار والوظائف المتاحة بالأجهزة الأمنية وتجاوبها مع الخطط والاستراتيجيات الأمنية والمبالغ الضخمة التي أنفقت على الإعداد والتأهيل والتدريب والتجهيز والدعم والتطوير

- بحوث حول التعاون والتنسيق والتكامل الأمني بين الأجهزة والمصالح والإدارات والمديريات الأمنية من ناحية وبين قطاع الأمن العام والقطاعات الأخرى من ناحية أخرى بما يضمن تكاتف الجهود والأفكار والسواعد لتقديم خدمة أمنية متميزة قادرة على تلبية الاحتياجات الأمنية المطلوبة وما يدعمها من خدمات أخرى مساعدة .

- بحوث حول مدى تحقق الوعي الأمني لدى الجمهور وما تأثيره على تحفيز المواطنين على المشاركة في دعم جهود الشرطة ومساندتها في الوقاية من الجريمة ومكافحتها على الوجه الأمثل.

- بحوث حول مدى رضا الجمهور على الخدمات الأمنية المقدمة ودرجة الاقتناع بضرورات دعم الشرطة ومساندتها في أداء رسالتها سواء بالمشاركة أو التعبير عن الرضا أو المطالبة بدعم وتوفير ما تحتاجه من إمكانيات والوقوف مع أعضائها في أداء الرسالة الأمنية على وجهها الصحيح.

- بحوث حول النظم الإدارية والهياكل التنظيمية للأجهزة والمصالح والإدارات والمديريات والأقسام والمراكز وشعب الأمن الأخرى ومدى تناغمها مع مقومات العمل الإداري السليم وما تحتاجه من تعديل وتطوير لتكون أكثر قدرة على تحقيق الصالح العام وخدمة الأغراض والمستهدفات الأمنية.

- بحوث حول مدى كفاية التشريعات التي تنظم العمل الأمني ومدى احتياجها للتطوير والتعديل وضرورة مشاركة القطاعات الشرطية في ذلك لتدعم مما تكون لديها من خبرات عز وجودها لدى غيرها من الاختصاصيين والقانونيين.

- بحوث حول الإعلام الأمني واستراتيجياته ومدى كفايتها في توعية وتثقيف رجال الأمن والمواطنين على السواء للتعريف بالجهود الأمنية المبذولة وخلق رأي مستنير لدعم الجهود الخيرة لتحقيق ما نصبو إليه من أمن وأمان للوطن والمواطن.

- بحوث حول العنف والتطرف وتبعاته والمعالجات المتبلورة التي تستخدم لمواجهته والتعرف على الأسباب والعوامل ومحاولة الخروج بمقترحات مفيدة للوقاية والتصدي آخذين في الاعتبار كل الجوانب المتصلة بالموضوع

بما يضمن عدم انتشار هذه الظواهر ووأدها في مهدها بأسلوب علمي سليم بعيداً عن التصدي للعنف بالعنف وما ينجم عن ذلك من زيادة مسلسل العنف وعدم توقفه وتفاقمه كما هو واقع بالفعل في العديد من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة.

- بحوث حول حوادث المرور وأضرارها وكيفية خلق وعي مروري يحد منها ويقلل من أخطارها ويمكننا من التوقي منها وتطبيق أحكام التشريعات على المخالفين لاحكامها بما يضمن تأمين الأرواح والأموال من كل خطر أو ضرر

- بحوث حول المؤسسات العقابية ونظمها ومدى تجاوبها مع المبادئ الحديثة المعتمدة دولياً في معاملة المذنبين والمفرج عنهم بما يضمن إصلاحهم وتأهيلهم وإعادتهم للمجتمع وهم أكثر تكيفاً معه وقد تخلو عن إجرامهم وانحرافهم وحث المؤسسات الرسمية والشعبية للمعاونة في تنفيذ برامج ومشروعات تعين على تحقيق ذلك.

- بحوث حول أخلاقيات الوظيفة الأمنية ومدى الالتزام بها من قبل رجال الشرطة وما تم من إجراءات بشأن انتقاء واختيار أفضل المتقدمين للالتحاق بالعمل الأمني وسبل التقييم والفرز للعناصر العاملة بما يضمن الإبقاء على الملتزم والمفيد واستبعاد المتورط في الفساد الإداري والأخلاقي من الاستمرار في أداء هذه الوظيفة الجليلة التي تحتاج لالتزام وجدية ومسئولية وكفاية ومن خلالها جميعاً يمكن أن نتوقع إنجاز المهام الأمنية على وجهها المطلوب والمستهدف.

هذه موضوعات ومحاور تتناول بعض الجوانب يمكن أن تكون محل بحث ودراسة عملية لتطوير العمل الأمني لآفاق أرحب من العطاء والبذل لتحقيق الصالح العام غير أن ذلك قد يختلف من دولة لأخرى كل حسب

ظروفها وأوضاعها واحتياجاتها كما أن تحديد الأولوية في البحث أيضاً يختلف كما أن فرص النجاح في إعداد البحوث والدراسات والخروج بمقترحات وتوصيات ومدى الالتزام بالعمل بها يختلف بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من تجارب الآخرين وخبراتهم حيث أن الهموم الأمنية تحتاج إلى تراكم الخبرات والدراسات والبحوث بما يثري البحث ويدعمه ويعاونه على التغلب على الصعوبات والمعوقات التي توجه الباحثين والمراكز البحثية على حد سواء.

مدى الانتفاع بالبحوث

البحوث والدراسات التي تفرغ لها أعداد من الباحثين وسخرت لها الإمكانيات وأنشئت لها مراكز الأبحاث والتي تبذل فيها جهود كبيرة وأنفقت عليها أموال كثيرة وخرجت بتوصيات وبنتائج ينبغي أن تجد طريقها للتنفيذ والأستفادة منها من خلال رفعها للمسئولين والمختصين كل في مجاله لإمكانية الاطلاع عليها والتعرف على ما ترمي إليها وإمكانية توظيفها للاستفادة منها في تصحيح الأوضاع والسلبيات والأخطاء ولو من خلال تطبيقها بشكل تدريجي أو مرحلي لأن أهداف البحث العلمي هو لتطور المجتمع والمعاونة في دعم قطاعاته بأفكار ورؤى تتجاوب مع المستجدات وتمكن من مواجهة التحديات ومن خلال التكاتف بين الباحثين والمسئولين نصل إلى ما يفيد وليس هناك ما يمنع من عقد جلسات أو ندوات وتقديم توضيحات عن البحوث وأبعادها وأهدافها وخطواتها ونتائجها ومن خلال تلاقح الأفكار وتبادل وجهات النظر والنقاش العلمي السليم يحصل الاقتناع الذي يمكن من العمل سوياً من أجل التطوير والتقدم وصنع غداً أفضل يمكننا من اللحاق بركب الحضارة الذي تخلفنا عنه كثيراً وما يحق لنا أن نتأخر أكثر

ثانياً : البحث العلمي وأهميته في وضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية

رأينا فيما تقدم أهمية البحث العلمي كأداة لتطوير الأجهزة الأمنية وفهم اختصاصاتها وبناء هياكلها وإعداد عناصرها وحسن اختيارهم وتقييمهم ومتابعة التدريب والتطوير لقدراتهم وملاحظة أساليب العمل وانسياقه لضبط وتلافي سلبياتها بما يضمن أدائها على الوجه المطلوب .

وتلمسنا عن قرب المكنات التي توفرها لنا أساليب ومناهج البحث العلمي في فهم الظواهر والمشاكل التي تواجه رجل الأمن في أدائه لمهامه ومسئولياته وبالتالي يكون أكثر قدرة للتعامل معها بناء على فهم كامل ورؤيا واضحة وسياقات منتظمة تمكن من وضع خطط واستراتيجيات أمنية سليمة للوقاية من الجريمة وللتوعية الإعلامية والتصدي للجريمة وتكوين رأي عام مستنير يدعم الشرطة ويشد من أزرها كما يمكنها من احتواء انحراف الأحداث ووضع الخطط الاجتماعية والتربوية والمهنية للأخذ بيدهم حتى يقلعوا عما هم فيه ويعود إلى جادة الصواب وهم أكثر تكيفاً مع المجتمع . الخ من البرامج والخطط والاستراتيجيات الأمنية التي تضفي على مساقات العمل الأمني صبغة علمية وعملية محكمة .

ومما تجدر الإشارة إليه أن معظم أجهزتنا الأمنية لم تعتمد الأسلوب العلمي في التخطيط للوقاية من الجريمة ومكافحتها أو لوضع خطط واستراتيجيات تدريبية إلا منذ فترة وجيزة لا تتجاوز بداية الثمانينات حيث كانت تعتمد في السابق على وضع خطط واستراتيجيات لكافة جوانب العمل الأمني دون دراسة مسبقة وإعداد لمتطلبات الخطة أو أنها تلجأ إلى الخطط السابقة فتنسج على منوالها مما يؤدي إلى وقوعها في نفس الأخطاء

والسلبيات السابقة ولعل خطة التدريب السنوية للقطاع خير شاهد على ذلك، حيث تلجأ إلى تحديد الاحتياجات التدريبية من واقع مكاتبات قد تصل أو لا تصل وتشكل لجان لدراستها ونظراً لعدم ورود معظم الردود أو لعدم دقتها تلجأ اللجان المكلفة بوضع الخطة على نفس النمط كمثيلتها في الأعوام الماضية مما يجعلها لا تتجاوب مع الأحتياجات الفعلية للأجهزة والمصالح والإدارات والمديريات وبالتالي لا يتم التقيد بالدورات والبرامج التي أدرجت فيها وتصل نسبة التنفيذ فيها في أحسن الأحوال حوال ٣٠، ٤٠٪ مما أدرج بالخطة ناهيك عن السلبيات الأخرى المصاحبة لتعميم الدورات والمناهج وأساليب تنفيذها وتبدو النتائج سلبية عند قياس العائد التدريبي لمثل هذه البرامج والدورات في الداخل والخارج.

كما نلحظ نفس النتائج في إعداد الخطط والاستراتيجيات الأمنية لتأمين الاحتفالات الشعبية أو الرياضية أو المناسبات الوطنية حيث يضطر المسؤلون حينما يستجد أمر من هذا القبيل أمام ضيق الوقت وقلة الخبرة إلى إعداد خطة على نفس النمط دون إيلاء أي اعتبار للمستجدات مما يوقعنا في المحظور لإختلاف الأوضاع والظروف المحيطة بكل حدث أو موقف أمني بل لا نبالغ أن قلنا أن تنفيذ مثل هذه البرامج يتم بشكل تلقائي دون متابعة جادة وعقب انتهائه لا نجد من يقيم الموقف ويتعرف على نسبة النجاح في التنفيذ لكي نستفيد منه في المستقبل.

ويمكن أن نشير في إعداد الخطط والاستراتيجيات على مراحل[1] تبعاً لما يلي:

---

(١) د. بدرالدين علي. دور البحوث الاجتماعية في ترشيد السياسات الأمنية في الوطن العربي، إصدارات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤١٠هـ، ص ٩٦

١ ـ المرحلة البحثية وتعتمد تكليف مراكز البحوث والدراسات الأمنية بإعداد بحوث ودراسات حول السياق العلمي لوضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية في أي مجال من المجالات الأمنية المتعددة والمتنوعة بما يضمن تحديد الإطار العام للخطة والمعلومات والبيانات اللازمة لإعدادها وتحديد أهدافها وغاياتها ومراميها والآليات اللازمة لتنفيذها والأجهزة والمصالح والجهات الأمنية التي تتولى تنفيذها آخذين في الاعتبار الخطط والاستراتيجيات السابقة وما شابهها من سلبيات وقصور واعتماد العلمية والموضوعية والحياد في الحكم على الأشخاص والوقائع والظروف المحيطة.

٢ ـ المرحلة التخطيطية وتتمثل في مجلس شئون الأمن العام الذي يضم في إطاره القيادات الأمنية والخبراء والمتخصصين الذين يحولون المقترحات والتوصيات التي أفرزتها الأبحاث والدراسات إلى مقومات أساسية ومنطلقات جوهرية لبعث خطط واستراتيجيات أمنية في شتى مجالات العمل الأمني تبعاً للاحتياجات الأمنية وبما يتجاوب مع التحديات الأمنية وتحديد الأدوار والمهام المناطة بكل جهاز أو مصلحة أو إدارة والإمكانيات البشرية والتجهيزات المادية والفنية والسياق الأمثل لتسخيرها على الوجه الأفضل آخذين في الأعتبار مكنات التعاون والتنسيق والتكامل الأمني بما يضمن تحقيق الأهداف والغايات المرجوة.

٣ ـ المرحلة التنفيذية وتبدأ بعد اعتماد الخطة أو الاستراتيجية الأمنية وتعميمها على كافة الأجهزة والمصالح والإدارات والمديريات الأمنية لوضعها موضع التنفيذ وفق الأدوار والمهام المحددة لكل منها مع رفع ما يعترضها من صعوبات في تقارير دورية لمتابعة تنفيذ الخطة وتلافي أي قصور أو تقصير يشوب منطلقاتها عند التطبيق على أرض الواقع.

٤ـ مرحلة التقييم والمتابعة وتتجلى في تولي القيادات الأمنية والإدارات المعنية بالتفتيش والمتابعة بدءاً من المراقبة عن قرب من خلال معاينة تطبيق الخطط والاستراتيجيات وتلقي تقارير بشأن ما نفذ وما لم ينفذ وكافة الظروف المحيطة بالتنفيذ لكي يستفاد منها في التقويم من ناحية والإعداد في المستقبل لأي خطط أو استراتيجيات مستقبلية وعلى العموم فإن الالتزام باتباع النسق السابق يحقق لنا جملة من المعطيات الهامة التي تمكننا من ترشيد الخطط والاستراتيجيات الأمنية اعتماداً على الاستعانة بالبحث العلمي في وضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية نجملها فيما يلي :

١ ـ عدم اللجوء للإعداد الارتجالي دون إعداد وتحضير ودراسة مسبقة .

٢ ـ الابتعاد عن اعتماد الخطط والاستراتيجيات السابقة والنسج على منوالها .

٣ ـ بحث ودراسة السلبيات بشكل علمي وتحديد مسبباتها والعمل على وضع مقترحات بالمعالجة وفق منهج علمي سليم .

٤ ـ تحديد الأهداف المتوخاة بدقة والسعي لتحقيقها بكل كفاية ودقة ومسئولية .

٥ ـ الأستفادة من الأساليب العلمية في إعداد الاستراتيجيات الأمنية والعمل على تطويرها بشكل مستمر وفعال بما يتناسب مع الاحتياجات الأمنية ويتجاوب مع التحديات الأمنية .

٦ ـ اعتماد سياقات علمية قادرة على توظيف الامكانيات والقدرات والطاقات وتوجيهها بشكل كفء وفعال لتحقيق المستهدف .

٧ ـ تدريب القادة على كيفية إعداد الخطط والاستراتيجيات الأمنية .

٨ ـ بالإمكان التوصل لوضع خطط واستراتيجيات نموذجية من خلال نتائج البحث العلمي للظروف والملابسات التي أحاطت بوضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية وكيفية تنفيذها والصعوبات التي وجهتها والمعالجات التي تمت .

ثالثاً : نمـــاذج تطبيقيـــة

ولتوضيح ما تقدم نحاول من خلال استعراض بعض الخطط والاستراتيجيات الأمنية على المستوى الوطني والعربي والدولي أن نلمس عن قرب الفائدة المرجوة من اعتماد أساليب البحث العلمي كأساس لإعداد الخطط والاستراتيجيات الأمنية والعمل على تطويرها وتلافي جوانب النقص أو القصور فيها لمزيد من الكفاية والفاعلية والمسئولية بما يعود على الأجهزة الأمنية والقائمين عليها بكل خير

والملاحظ أن السمات والملامح العامة للخطط والاستراتيجيات الأمنية على الأصعدة المختلفة تتطلب مراعاة النهج والأسلوب العلمي وتحديد الأهداف بشكل جلي وواضح والواقعية والحركية والمبادرة والمفاجأة وأخيراً عنصر السرية وذلك على التفصيل التالي :

١ ـ إنها طريقة علمية تعتمد بالدرجة الأولى على التخطيط الأمني لدراسة حجم الموقف أو الظاهرة أو المشكلة ، والتعرف على حجم وأبعاد كافة الامكانات والقدرات المتاحة لتسخيرها بعد ذلك لتحقيق الأهداف المرجوة .

٢ ـ تتسم الاستراتيجية بالواقعية سواء في العامل المنشئ لها «الموقف الأمني» أو في تجنيد الوسائل القادرة على المواجهة وتحقيق الأهداف .

٣ـ تحتم طبيعة الاستراتيجية سعياً إلى تحقيق أهداف محددة ومعروفة مقدماً تتمثل في احتواء الموقف الأمني أو الظاهرة أو المشكلة، والقضاء على كافة آثارها السيئة والحيلولة دون أستفحالها في المستقبل.

٤ـ تتسم الاستراتيجية كذلك «بالحركة» الناتجة عن استهدافها مواجهة موقف أو ظاهرة أو مشكلة واقعية يستحيل تحقيق المطلوب بالنسبة لها إلا عن طريق عمل استراتيجي يعتمد أساساً على الحركة والتكتيك.

٥ـ تتوقف درجة النجاح في العمل الاستراتيجي على قدرته في تحقيق المبادرة والمفاجأة لمصدر الخلل الأمني سواء تمثل في موقف أو ظاهرة أو مشكلة أو حالة وذلك حتى لا تتاح الفرصة أمام الخارجين على الأمن أو الراغبين في النيل منه للتخطيط لعمل مجهض يحول دون تحقيق الاستراتيجية لأهدافها.

٦ـ ومن الأمور الهامة التي تتوقف عليها درجة نجاح العمل الاستراتيجي مدى سرية هذا العمل بشكل يضمن تحقيق عنصري المبادرة والمفاجأة[1]

التطبيق على المستوى الوطني :

على الرغم من عدم وجود مصادر دقيقة حول اعتماد الخطط والاستراتيجيات الأمنية في اداء العمل الأمني إلا أن المتتبع لأساليب أدائه يلاحظ الآتي :

أ ـ وجود خطط واستراتيجيات أمنية لتأمين الاحتفالات الوطنية والشعبية والرياضية تحدد فيها الأهداف والآليات والوسائل والأدوار المطلوبة

---

(١) لواء دكتور نشأت عثمان الهلالي. الاستراتيجيات العربية في مجال مكافحة الجريمة، مجلة الفكر الشرطي ـ الشارقة، المجلد الثاني، العدد ٤ لسنة ١٩٩٤م، ص١٧

من كل جهة أمنية تشارك في تنفيذ الخطة بما يضمن تسخير الإمكانات البشرية والمادية والفنية لإنجاز المهمة بتنسيق وتعاون وتكامل أمني.

ب ـ اعتماد خطط واستراتيجيات أمنية لتنفيذ بعض المهام الأمنية للتصدي للمجرمين والمنحرفين والخارجين على القانون.

ج ـ اعتماد خطة طويلة المدى لإنجاح برامج الأمن الشعبي المحلي بحيث تتسع قاعدة المشاركة الجماهيرية بحيث تشمل كل المدن والقرى والأحياء النائية بما يضمن تطبيق مقولة بأن الأمن مسئولية كل مواطن ومواطنة [1]

د ـ اعتماد خطة إعلامية للتوعية الأمنية المرئية والمسموعة والمقروءة.

التطبيق على المستوى العربي

تعتمد الدول العربية في إطار مجلس وزراء الداخلية جملة من الخطط والاستراتيجيات الأمنية التي تدعم مسيرة التعاون الأمني وتؤكد على مضامينه وتعمل على تشجيع الدول الأعضاء على الأخذ بها لمزيد من الكفاية والفاعلية للأجهزة الأمنية العربية لمواجهة المستجدات والتحديات الأمنية ويكفي أن نشير إلى بعض هذه الاستراتيجيات فيما يلي :

١ ـ الاستراتيجية الأمنية العربية الصادرة بموجب القرار رقم ١٨ في ١٧/ ١٢/ ١٩٨٣م.

٢ ـ الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية الصادرة بموجب القرار رقم ٧٢ في ٢/ ٢/ ١٩٨٦م.

(١) الباحث. الوجيز في الأمن الشعبي المحلي، سلسلة الوعي الأمني الصادرة عن الإدارة العامة للعلاقات والتعاون، اللجنة الشعبية العامة للأمن العام، ط١ لسنة ١٩٩٦م، ص ١٠

٣ ـ الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب والتطرف عام ١٩٩٧م.

٤ ـ الاستراتيجية الإعلامية العربية.

وهذه عينة لبعض الاستراتيجيات الأمنية العربية التي تدل على إحساس المسئولين عن الأمن بالوطن العربي بضرورة اتباع النهج العلمي في التخطيط للأمن وتنفيذه وفقاً لأصوله ومنطلقاته السليمة بتعاون وتكامل بين الأجهزة العربية بإعتبار أن الأمن العربي كل لا يتجزأ ولكن ما يؤخذ عليه هو بقاء تلك الاستراتيجيات والخطط دون تنفيذ بشكل يمكن أن يفيد في تطوير واقعنا الأمني لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجه الوطن العربي ككل ولذا فإننا ندعو إلى تفعيل هذه الاستراتيجيات وتطويرها والعمل بمقتضاها لإنها تمثل جهداً علمياً من ناحية وتجميع لخبرات قادة الأمن والشرطة العرب والخبراء والمتخصصين في كل الميادين وثيقة الصلة بالعمل الأمني.

التطبيق على المستوى الدولي

نظراً لتطور الجريمة وتزايد معدلاتها وانتشارها حتى شملت العالم بأسره فلا نجد مجتمعاً متقدماً أو نامياً أو في طور النمو أو التخلف إلا ويعاني من جراء الإجرام والإنحراف بل أن موجات الإجرام قد اجتاحت عدة دول في آن واحد من خلال عصابات الإجرام الدولي لتجارة المخدرات والمؤثرات العقلية وتجارة الأسلحة والمواد الكيماوية والنووية والمتاجرة في الرقيق الأبيض والأعضاء البشرية وغيرها من الجرائم العابرة للقارات كل ذلك استدعى أن ينتظم المجتمع الدولي بكل دولة ومنظماته وهيئاته الرسمية والأهلية للوقاية والتصدي من جراء هذه الجرائم الخطيرة التي تهدد المجتمعات والشعوب بدون استثناء وقد نجم عن هذا التعاون عقد العديد

من المؤتمرات والاجتماعات بين المسئولين والمختصين في المجالات الأمنية لعل من أهمها :

- إعلان كراكاس لسنة ١٩٨٠م الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين .

- إعلان ميلانو لسنة ١٩٨٠م الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين كما أن هناك مؤتمرات دولية تعقد في إطار الأنتربول تسعى لتدعيم التعاون الأمني بين الدول الأعضاء بما يؤازر الجهود الدولية التي من خلالها المنظمة الأمية ومعاهدها ومكاتبها ووكالاتها المختصة هذه المجالات الأمنية والموضوعات وثيقة الصلة بها .

النتائج والتوصيات

- مزيد من الاهتمام بمراكز البحوث والدراسات الأمنية في الوطن العربي وتوفير ما تحتاجه من إمكانيات مادية وبشرية وفنية حتى تكون أقدر على النهوض بمسئولياتها .

- السعي لعقد دورات تدريبية لإعداد الباحثين على المستوى الوطني والثنائي والعربي لتكوين باحثين ومساعدي باحثين للسير بالعمليات البحثية وفقاً لمنطلقاتها السليمة ومن هذا المنبر ندعو أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية لتبني ذلك وندعو الدول العربية التي قطعت شوطاً في هذا الميدان لإتاحة الفرصة للبلدان الراغبة في ذلك من باب التنسيق والتعاون والتكامل الأمني بين مراكز البحوث في الوطن العربي تنفيذاً لما تم إقراره في توصيات الاجتماعات السابقة لمديري مراكز البحوث .

- إتاحة الفرصة للمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تعقد في إطار الوطن

العربي لإثراء الفكر الشرطي بأبحاث ودراسات شرطية تدعم الجهود المبذولة لدعم تأصيل العلوم الشرطية وتبادل الخبرات والبحوث والدراسات وتمكين خبرائنا وباحثينا من الاحتكاك وتكوين خبرات جديدة وإثراء خبراتهم السابقة.

- السعي لنشر الوعي البحثي وبيان أهميته للمسئولين في الوطن العربي لإتاحة الفرصة للباحثين للإطلاع على المعلومات والبيانات وتوظيفها في دراسة الظواهر الاجتماعية والمشاكل الأمنية التي تحتاج لمعالجة وإيجاد حلول لها بأسلوب علمي جاد ومفيد.

- إيلاء النتائج والتوصيات التي يتوصل لها الباحثون في المجالات الشرطية ما تستحق من اهتمام والعمل على توظيفها والاستفادة منها في تطوير واقعنا الأمني وحل الاشكاليات التي تعترض سير العمل بما يضمن تحقيق مستهدفاتها.

- وضع الخطط والاستراتيجيات وتحديد الأولويات حتى تحقق البحوث والدراسات التي تجريها ما تهدف إليه ويتجاوب مع الاحتياجات الفعلية للأجهزة الأمنية وتكون بالفعل عوناً لرجال الشرطة في أداء مهامهم وسنداً لقادة الشرطة والأمن في اتخاذ قرارات دقيقة وصائبة لمعالجة ما يواجههم في مهامهم الأمنية.